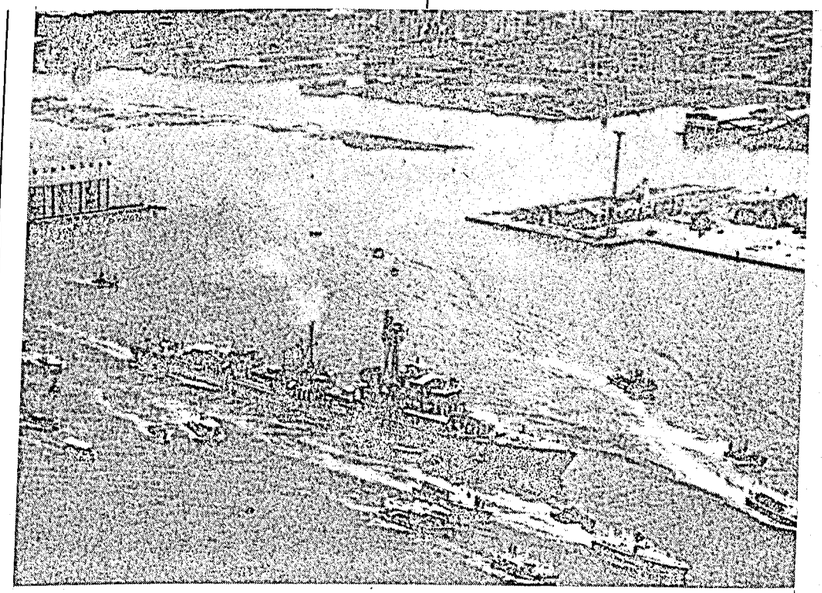

فتح قناة السويس امام البضائع الاسرائيلية
إختبار أولي وممارسة عملية لفكرة التعايش والحدود المفتوحة

حسين ابو النمل

في الخامس من حزيران ووسط ضجة اعلامية كبيرة اعيد افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية . وقد قيل الكثير في ابعاد ومعاني هذا العمل حصوصا من اجهزة الاعلام المصرية التي هللت له وفي الوقت نفسه قوبل هذا العمل بالتحفظ من قبل كافة الاوساط الوطنيه والتي لم تر في افتتاح القناة عملا معزولا عن سباق التسوية السياسية وما تتطلبه من ترتيبات.

وكالعادة فأن اجهزة الاعلام المصرية والاجهزة المرتبطة بها او التي تخوض نفس المعركة السياسية قد تحركت بحملة مكثفة لتستغل ذلك العمل مركزة حملتها فقط على جانب واحد للمسالة متجاهلة وعن عمد الجانب السياسي وهو جانب اساسي وهام ولا يجوز تجاهله . «فأعادة فتح القناة سيؤدي الى انعاش الاقتصاد المصري وبالتالي يحرره من طلب المعونة ...» حسب قول جريدة الجمهورية القاهرية التي يمكن اعتبار كلامها نموذجا للطريقة التي تستغل بها الازمة الاقتصادية الداخلية غطاء لمسائل لا تمت للاقتصاد بصلة ، بحيث تصور الحملة المعادية لعملية افتتاح قناة السويس وكأنها حملة معادية لتحسين الوضع الاقتصادي لمصر وبالتالي الوضع المعيشي للمواطن المصري ، وهي المشكله التي تشكل احد الهموم اليومية للمواطن المصري .

بين الفعل وهدف الفعل

ان حملة اجهزة الاعلام المصرية بشأن افتتاح قناة السويس تعيد الى الاذهان الحملة التي شنتها نفس الاجهزة على حملة فضح الاهداف السياسية التي اريد لحرب تشرين ان توظف في خدمتها . حيث كانت تلك الاجهزة تصور الهجوم على الاهداف السياسية لحرب ١٩٧٣ وكأنه هجوم على مبدأ الحرب بحد ذاته .

ان احدا ليس ضد تحسين الاوضاع الاقتصادية المصرية كما ان احدا لم يكن ضد مبدأ الحرب سوى الجواسيس والعملاء . ان الخلاف في هذا الوقت بالذات ، كما كان ابان حرب تشرين ، هو حول الاهداف السياسية لعملية فتح القناة والاهداف السياسية التي تريد خدمتها .

فتح القناة كانبوب اختبار للتعايش والعلاقات الطبيعية .

شروط اسرائيل السياسية للتعايش اصبحت معروفة تماما ، فاضافة الى الصلح والاعتراف وانهاء حالة الحرب ، سياسة الحدود المفتوحة وحرية التبادل ابرز شروط اسرائيل للسلام والتي تحاول ان تضمن مكاسبها السياسية محتوى اقتصاديا توفر المجال لنمو اقتصادها الذي لا يستطيع ان يحقق اي قفزة جديدة الا اذا وفر له مزيدا من الاسواق ومزيدا من اليد العاملة الرخيصة . وخصوصا وان اسرائيل لا تستطيع ان تتراجع عن درجة التوسع الذي بلغه اقتصادها ، حيث تلعب المناطق المحتلة دورا رئيسيا في ذلك النمو وهي التي تؤمن مليون مستهلك جديد اضافة الى حوالي مئة الف عامل عربي يشكلون الشريحة الطبقية الدنيا في القوة العاملة في الاقتصاد الاسرائيلي .

ان السلام الذي تريده اسرائيل ليس سلاما سياسيا فقط رغم ما يعطيه من مكاسب حالية لاسرائيل ، بل سلاما اقتصاديا ايضا او ما يعبر عنه بالتعايش والحدود المفتوحة . والذي ينطلق من فرضية اساسية الا وهي استمرار العلاقات القائمة حاليا مع المناطق المحتلة ٦٧ ، وتوسيع اطارها بحيث تشمل المنطقة العربية ككل .

وان اسرائيل تدرك حجم وطبيعة طلباتها هذه ، وتدرك مدى صعوبة تحقيقها حتى ولو توفرت القيادة السياسية العربية المستعدة للاقدام على مثل هذه الخطوات التي تريدها ، والتي قد لا تستطيع السير الى اخر المدى لتحقيق ما تريده اسرائيل ، لان مثل هذه القيادة مرشحة للسقوط في اي لحظة . وحتى ولو ابدت استعدادا لتنفيذ طلبات اسرائيل فانها في النهاية ستضطر للتراجع تحت ضغط الواقع العربي الرافض لموضوع التسوية مع اسرائيل خصوصا وان اسرائيل لا تريد ان توقع اتفاقا ليس هناك ضمانا لتنفيذه .

ومن هنا كانت سياسة الخطوة خطوة وسيلة اسرائيل المفضلة لتحقيق طلباتها على مراحل ، الامر الذي يجعل من تمريرها امرا اقل صعوبة . وكما ان اسرائيل قد صرحت اكثر من مرة عن استعدادها للانسحاب من قطعة من الارض مقابل قطعة من السلام ، فانها بالمقابل تحاول ان تدفع الدول العربية الى « ممارسة » هذا السلام من خلال مجموعة من التسهيلات والتدابير المادية الموسة ، وقد سبق لاسرائيل ان طالبت المصريين بمثل ذلك وابان المحادثات التي كان يقوم بها هنري كيسنجر ، بان تقوم الاخيرة بالموافقة على ممارسة التعايش من خلال الموافقة على اقامة خط هاتف مباشر بين مصر واسرائيل كنوع من اشكال التعايش، كما ان مقترحات اخرى قد قدمت من طراز قيام شركة مصرية — اسرائيلية مشتركة تستغل نفط سيناء .

والان اتى افتتاح قناة السويس ليشكل احد مظاهر حسن النية المصرية تجاه اسرائيل بحيث يشكل السماح بمرور البضائع الاسرائيلية في قناة السويس نوعا من « الممارسة » المصرية لفكرة التعايش الذي تطالب به اسرائيل . واذ عندما تمر البضائع الاسرائيلية ويكرس هذا الموضوع فان امكانية العودة منه في المستقبل تصبح امر غير ممكنا . كما ان هذا من الناحية الاخرى وسيلة لاختبار حجم ردود الفعل عليه ومدى عنفها ومدى قدرة الحكومة المصرية على ضبط ردود الفعل هذه، بحيث انها اذا استطاعت تنفيذ هذا الحد من « الممارسة » فانها تفتح المجال نحو خطوات اوسع في المستقبل ، كما ان فتح قناة السويس ومرور البضائع الاسرائيلية ، في ظل الوضع العسكري الحالي يجنب اسرائيل اية مفاجآت متوقعة في حال قيام المصريون بمنع البضائع الاسرائيلية من المرور، لان الاسرائيليين ما زالوا في وضع عسكري يمكنهم من تعطيل القناة مرة ثانية بجهد عسكري بسيط ، اذ ان قناة السويس ما زالت حتى الان في مرمى المدفعية الاسرائيلية . وبكلمة اخرى فان « تجربة » قناة السويس كاحد اشكال التعايش هي وسيلة تتمكن اسرائيل من خلالها تجديد الخطوة القادمة ، فقد تفشل التجربة وتكون اسرائيل والولايات المتحدة عندئذ في وضع عسكري يمكنهما من متابعة الضغط واستكمال صنع الاوضاع الداخلية العربية بالشكل الذي يضمن لهما تنفيذ السلام الذي تطمح اليه اسرائيل .

ان اسرائيل وهي تحرص تمام الحرص على سياسة الخطوة خطوة وعلى تطويل امد التسوية الى اطول مدى ممكن ، انما تعكس حقيقة ادراكها لصعوبة تحقيق طلباتها السياسية والاقتصادية مرة واحدة وضرورة تنفيذها على خطوات لتمريرها ، بحيث تفتح كل خطوة المجال امام الخطوة التالية وفي الوقت نفسه تكون قد ورطت الانظمة العربية في خطوات لا تستطيع التراجع عنها . ومن ثمة قد اعطت الانظمة العربية المستسلمة ورقة رابحة تتاجر بها امام جماهيرها عندما تطالب بعدم الاستمرار في التنازل ، بحيث يكون الجواب اننا لا نستطيع التراجع لان اسرائيل لم تنسحب بعد تماما ! وهكذا دواليك على مدى بضع سنوات بحيث تكون قد استكملت التسوية وفي الوقت نفسه يكون قد تم التنفيذ التدريجي والهادىء لسياسة قطعة من السلام الاقتصادي والسياسي مقابل قطعة من الارض .

الفهم الخاطىء لدور قناة السويس كاداة ضغط .

اضافة للحديث المستمر عن دور فتح قناة السويس في حل المشكلة الاقتصادية لمصر ، ركزت اجهزة الاعلام المصرية على مصالح العالم في فتح القناة وخصوصا دول اوروبا الغربية المتضررة الرئيسية من بينه دول العالم من اغلاق قناة السويس ، ودور مصلحة اوروبا الغربية هذه في دفع المواقف السياسية

لاوروبا الغربية باتجاه القضايا العربية ، وبمقاسها بالضغط على اسرائيل للانسحاب من الاراضي العربية المحتلة . وهنا قمة الممارسة السياسية الخاطئة من قبل القيادة السياسية المصرية لهذه المسألة ، لانه اذا كان اغلاق قناة السويس يسبب ضررا لاوروبا الغربية فان الشيء الطبيعي ان يكون ذلك الضرر هو « دافع » اوروبا الغربية لممارسة ضغط على اسرائيل كي تنسحب لان عدم انسحابها هو سبب الاغلاق . عندما تقوم مصر بفتح القناة فان الضرر اللاحق باوروبا الغربية سيزول ، وبالتالي فانها لن تكون واقعة تحت تاثير اي ضغوط وكون مصالحها — اي اوروبا — قد تحققت لن تمارس ضغطا على اسرائيل كي تقوم بالانسحاب . بل على العكس من ذلك فان حدود مصلحة اوروبا الغربية تكون في استمرار قناة السويس مفتوحة للملاحة، حتى ولو كانت في ظل الحراب الاسرائيلية، وبالتالي موقفها محكوم باستمرار القناة مفتوحة . من هنا فان اوروبا الغربية كاداة ضغط على اسرائيل قد فرغت من محتواها المادي تماما بعد ان لبيت مصالحها بفتح قناة السويس . حيث كان الموقف السليم هو بربط مصالح اوروبا الغربية (فتح القناة) بالمصالح العربية (الانسحاب) وعندها كان استغلال اوروبا كورقة ضغط .. اما الان فان اوروبا قد تنفست الصعداء ...

لماذا سكتت اسرائيل عن فتح قناة السويس ؟

ان الامر الملفت للنظر هو ترحيب اسرائيل بفتح قناة السويس رغم معرفتها بان هذا سيعود على مصر بفوائد اقتصادية ، تلك الفوائد التي لا بد وان تنعكس على قدرات مصر الاخرى . ان اسرائيل وهي تعرف هذا ، لا بد وانها قد تلقت تاكيدات مطمئنة لطبيعة السياسة التي ستوظف بها عائدات القناة وكوسيلة لممارسة التعايش بين العرب واسرائيل ، وبكلمة اخرى فان اسرائيل ستحصل على مكاسب تفوق تلك التي ستحصل عليها مصر ، فبالاضافة الى مصلحة اسرائيل واستغلالها للقناة كنوع من الاختبار فانها بالمقابل تحررها من ورقة ضغط كبيرة هي مصلحة العالم كله في فتح القناة وحيث كانت تتحمل لوحدها مسؤولية اغلاقها ... علما بان هذا لا يفقدها على الاطلاق اية ميزة عسكرية ، وهي التي تملك امكانية تعطيل الملاحة بها في اللحظة التي تريدها .. فقد اصبح الجميع يعرف انه رغم المناطق المصرية والدولية العازلة بين قناة السويس والقوات الاسرائيلية فان قناة السويس ما زالت في مرمى المدفعية الاسرائيلية القادرة على تعطيلها ليس في حالة الحرب الشاملة فحسب بل في حالة حرب الاستنزاف ايضا ..

ان افتتاح قناة السويس مؤشر في غاية الخطورة ودليلا جديدا على مدى استعداد النظام المصري للسير في اتجاه الاعتراف والتعايش مع اسرائيل... ان قناة السويس ستكون اول شكل من اشكال ممارسة التعايش ..